

اللجنة الاولى
الجلسة ٤١
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية
JAN 1991
UN DOCUMENT COLLECTION

محضر حرفي للجلسة الحادية والأربعين

(نيبال)

السيد رانا

السيد رانا

المحتويات

- مسألة أنشركتيكا : المناقشة العامة ، والنظر في مشاريع القرارات والبيت
فيها (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.41
17 December 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
تصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
لجميع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد
من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750. 2 United
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة أنتاركتيكا : المناقشة العامة ، والنظر في مشاريع القرارات والبت فيها

السيد جاياسينغ (سري لانكا) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به مندوب ماليزيا الموقر ، منسق مجموعة بلدان عدم الانحياز التي قدمت نصوص مشاريع القرارات بشأن مسألة أنتاركتيكا . وبالإضافة إلى ما ذكر ، يود وفد بلادي أن يعرض عدة تعليقات تؤكد مجددا وجهات نظره بشأن هذه المسألة الهامة . إن شواغلنا الرئيسية تقوم على افتراضين هما : المبدأ المتصل بمسألة أنتاركتيكا والصعوبات العملية التي يفرضها الترتيب الراهن لإدارة أنتاركتيكا . والمبدأ الذي نود أن نتمسك به في إدارة أنتاركتيكا هو مبدأ العالمية . والالتزام بهذا المبدأ يفرضه الإيمان العميق بأن أنتاركتيكا لاتزال إقليما لم يخول مجتمع الأمم فيه دولة بعينها حقوقا اقليمية مشروعة محددة . والصعوبات العملية تشير شواغلنا لأن الأنشطة في أنتاركتيكا ستكون لها نتائجها ، ليس على تلك القارة فحسب وإنما على العالم كله . وبالنسبة لكلا الاعتبارين ، نؤمن إيماننا راسخا بأن ادارة أنتاركتيكا ينبغي أن تكون هي حق المجتمع الدولي بأسره غير القابل للتصرف . إن مبدأ العالمية راسخ ومحترم في ممارسة العلاقات الدولية . ونحن في الأمم المتحدة ، بشكل خاص ، حفظة هذا المبدأ العزيز والعاملون على تعزيزه . ومن غير الضروري لوفا بلادي أن يتكلم بالتفصيل ليؤكد أهمية التمسك بهذا المبدأ في هذه الهيئة الموقرة .

أما الشواغل الأخرى التي لدى وفد بلادي فهي الاثار السلبية على البيئة العالمية التي استبانت نتيجة للأنشطة الانسانية المتزايدة في تلك القارة . إن التخلص من مختلف المواد الكيميائية ، والغازات السامة ، والتغيرات في الظروف المناخية ، والاختلالات التي تلحق بالبيئة الطبيعية ، والإفراط في الصيد ، وتزايد محطات البحوث ، تعد بعض الأنشطة التي تهدد توازن أنتاركتيكا الهش إلى درجة مشيرة للقلق . وبمجرد اختلال هذا التوازن ، تترتب آثار ضارة على أجزاء أخرى من العالم . وقد شرح ممثل ماليزيا هذا الجانب في بلاغة تامة خلال بيانه .

ورغم المطالب المتكررة للأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء ، لم تتخذ الدول الاطراف في معاهدة أنتاركتيكا أية خطوات تذكر للقضاء على بعض المعوقات الكامنة في المعاهدة لإنهاء طابعها الاستثنائي . وإذا ما كانت الاطراف مخلصة في رغبتها توسيع قاعدة إدارة أنتاركتيكا ، فينبغي لها أن تتخذ الاجراء الضروري لإزالة النصوص التي أغلقت الباب أمام أغلبية الدول الاعضاء . وللتشجيع على إحراز التقدم التدريجي تجاه تحقيق هذا الهدف ، اقترح مقدمو القرار الخاص بمسألة أنتاركتيكا والدول الاعضاء التي أيدهت سلسلة من التدابير . وعلى سبيل المثال ، طالبت تلك القرارات بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة أو ممثليه إلى اجتماعات الاطراف في المعاهدة . واقترحت أيضا أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة وديع الأنشطة المتعلقة بأنتاركتيكا . ومع هذا ، لم تستجب الاطراف في المعاهدة إلى تلك الطلبات ، مؤكدة بهذا من جديد تلكؤها في توسيع قاعدة إدارة أنتاركتيكا ، ما فتئت في هذا المحفل ترفض المشاركة في أي تبادل للآراء ، وهو أمر مؤسف لأقصى حد .

إننا نرحب باقتراح استراليا وفرنسا إعلان أنتاركتيكا منتجعا برييا ، الأمر الذي يقلل مخاطر تعرض سلامة هذه القارة الهشة للخطر نتيجة القيام بأعمال تعدين . وقد دفع إلى تقديم هذا الاقتراح اكتشاف أن اتفاقية التعدين في أنتاركتيكا تتضمن العديد من العيوب ، وهذا مثال نموذجي للأثار السيئة لاستئثار بعض الدول بإدارة أنتاركتيكا . ولعلكم تعلمون أن قرار إنشاء نظام التعدين اتخذ تحديا لرأي الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي المتمثل في وجوب امتناع الاطراف عن اعتماد ذلك النظام . ووقد بلادي على يقين من أنه لو أن المجتمع الدولي بأسره شارك في بحث هذا القرار ، لما اتخذ أبدا . ومع هذا ، يسرنا أن بعض أطراف المعاهدة اكتشفت أن ذلك المشروع غير مستصوب . إن إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة أنتاركتيكا هو المفتاح الوحيد لتجنب تلك المشاريع السيئة التخطيط مستقبلا .

ويود وفد بلادي أيضا أن يقدم في هذه المرحلة بضع ملاحظات على القرار بآاء الخاص بمسألة أنتاركتيكا ، والذي هدفه الرئيسي ممارسة ضغط مستمر على جنوب افريقيا ، بأمل أن تتخلى في نهاية الأمر عن سياسة الفصل العنصري البغيضة . إننا

لم ننجح في هذا المجال مرة أخرى ، رغم الطلبات المتكررة من عدد كبير من الدول . إن وفد بلادي يدرك أن نظام جنوب افريقيا اتخذ في الأشهر الأخيرة بعض الخطوات المشجعة التي تدل على أنه قد يوافق في نهاية الأمر على إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ومع هذا لاتزال هذه التدابير قاصرة عن الوفاء بتوقعات أغلبية السكان في جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بأسره . إن سياسة الفصل العنصري التمييزية لاتزال باقية إلى حد بعيد . ومادام هذا التمييز قائما متحديا العالم المتحضر ، لابد لنا أن نعمل بإصرار على القضاء عليه . وإذ نضع ذلك في الاعتبار ، نطلب إلى الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا أن تتخذ تدابير عاجلة لاستبعاد نظام جنوب افريقيا العنصري من المشاركة في اجتماع الأطراف المتعاقدة في اقرب وقت ممكن .

إننا نعمل في نظام دولي وليد ، يتجه فيه أعضاء المجتمع الدولي إلى التمسك بصوت العقل والتعاون معا بشكل أكبر بأسلوب محايد وقائم على العدل والإنصاف . ولا يمكننا أن نعزز هذا النظام إلا بإرشاء أعمالنا على أساس من الفضيلة والقناعات الأخلاقية . وكما هو الحال بالنسبة للعديد من المسائل الأخرى المطروحة أمامنا ، إذا ما طبق هذا المعيار على حالة مسألة أنتاركتيكا ، فإن وفد بلادي يؤمن بأن مشروعَي القرارين المطروحين علينا سيتخذان طريقهما بسهولة في هذه اللجنة ويمهدان الطريق أمام إقامة نظام إدارة دولي حقيقي فيما يتعلق بأنتاركتيكا - نظام يراعي المصالح الجماعية للمجتمع الدولي التي تستفيد منها البشرية بشكل كبير .

السيد شارما (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

أود أن أقول إن وفد بلادي يؤيد تماما البيان المفصل الذي أدلى به ممثل ماليزيا في اللجنة الاولى بشأن هذا البند بالامس .

إن الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة لم تتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق آراء بشأن مسألة أنتاركتيكا - وهذا يعد رابع فشل على التوالي . لقد اتسمت المناقشة بشأن البند مرة أخرى بعدم مشاركة الدول الأطراف في نظام معاهدة أنتاركتيكا . ورغم هذه الشغرة ، فإن المناقشة في العام الماضي ركزت على الاهتمام بحماية بيئة أنتاركتيكا ومناخها الهش .

ثمة وعي متنام اليوم بالمناخ والنظام الايكولوجي . وتملح قارة أنتاركتيكا كم منطقة حاسمة في جهودنا المستمرة لفهم ظواهر كالاخترار العالمي وطبقة الاوزون . وقد شدد العلماء وخبراء البيئة على أن هناك التزاما حيويا بحماية البيئة الطبيعية لأنتاركتيكا والنظام الايكولوجي المرتبط بها والمعتمد عليها . وقدموا أدلة مقنعة على أنه ينبغي الحفاظ على أنتاركتيكا بمنأى عن التطوير بوصفها آخر قارة لم تغيرها الأنشطة الانسانية تغييرا عميقا .

لقد جُمعت وثائق وافية تثبت الآثار الضارة ببيئة أنتاركتيكا الناجمة عن الأنشطة الانسانية المحدودة ولكن غير المنسقة لحد الآن . ولذلك يكون من المفهوم أن يؤدي اعتماد اتفاقية تنظيم أنشطة الموارد المعدنية في أنتاركتيكا في عام ١٩٨٨ في تحد سافر للنداء الذي وجهته الجمعية العامة لوقف العمل بنظام المعادن إلى إشارة مخاوف عميقة .

ولما وُجِعت الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا باحتجاج شبه عالمي عنيّف على احتمال القيام بأنشطة تعدينية في أنتاركتيكا ، بذلت جهدا شاقا لإشبات أن المعاهدة لا تفتح أبواب القارة أمام استخراج المعادن وتطوير موارد النفط بشكل غير منظم . كما تشير تلك الأطراف إلى أن هذه الاتفاقية لا تغترض أن استخراج المعادن أو النفط سوف يجرى لا محالة . كذلك تقول الأطراف الاستشارية إن هذه الاتفاقية تعدّ معلما في تطوير القانون البيئي وإن أحكامها المتعلقة بالبيئة فريدة في قوتها ومحتواها . ومع ذلك ، فقد أخفقت هذه الحجج في إقناع العلماء وخبراء البيئة . بل هناك اليوم شبه توافق عالمي في الآراء على أن تنفيذ الاتفاقية سوف يشجع على تطوير أنتاركتيكا بشكل مدمر . ووفقا لقمة نشرت حديثا في النيويورك تايمز ، يعتقد ول مارتن ، مدير مشروع أنتاركتيكا التابع لجمعية المناطق البكر ، أن استغلال الثروة المعدنية في أنتاركتيكا سيلحق أضرارا فادحة ببيئتها ناجمة عن المنشآت ، والمدن ، والطرق ، ومهابط الطائرات ، ومرافق التخلص من النفايات وانسكاب السوائل .

وفي المناقشة التي جرت حول هذا البند في العام الماضي ، أعرب وفد بلادي عن أسفه للأمر الواقع البيئي الذي أتيته الأطراف الاستشارية باعتماد المعاهدة . ومع ذلك فمن دواعي تشجيعنا أن نلاحظ أن أطرافا استشارية عدة في معاهدة أنتاركتيكا يعيدون النظر بجدية في الحكمة من وراء دخول الاتفاقية حيز النفاذ . ونحن نرحب على وجه الخصوص بالاعلانات الصادرة في هذا الصدد من جانب استراليا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، ونيوزيلندا ، والهند . ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها استراليا وفرنسا من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالبيئة بما في ذلك تسمية أنتاركتيكا "الاحتياط الطبيعي/أرض العلم" . ونأمل مخلصين أن تقوم الدورة الخاصة للأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا في سانتياغو بدراسة جدية للاقتراح الذي تقدم به وزير خارجية استراليا في بيانه الذي أدلى به في الجلسة العامة للجمعية العامة هذا العام ، من أجل إقامة نظام حماية بيئية شامل بعيد النظر لضمان البقاء ، على الدوام ، لبيئة أنتاركتيكا الهشة الفريدة التي لا تعوّض .

ونأمل أن يكون سحب التأييد للاتفاقية من جانب بعض الأطراف الاستشارية قد جعل من هذه الاتفاقية نمامة . ولقد ألقى الكونغرس في الولايات المتحدة بثقله وراء هذه الخطوة الهامة باعتماد مشروع قانونين يعارضان التصديق على الاتفاق . وسوف يساعد هذا إلى حد بعيد في الحفاظ على أنتاركتيكا بصفتها متنزها مشاعا إيكولوجيا عالميا .

ويأسف وفد بلادي لرفض الأطراف الاستشارية الدعوة لإعلان أنتاركتيكا تراثا مشتركا للبشرية ، كما فعل المجتمع الدولي وبحق في حال المحيطات والغضاء الخارجي . إن خطوة كهذه تلقي التأييد الكامل من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية . لقد بات الأثر المحوري لأنتاركتيكا على المناخ العالمي والغضاء وتيارات المحيط معروفا الآن حق المعرفة . ولا يسعنا أن نقبل أن تتسبب أنشطة تقوم بها حفنة من ذوي الامتيازات في إحداث تغيرات مناخية ضارة لا رجعة فيها وتصيب بأثرها العالم بمرمته . فإعلان أنتاركتيكا تراثا مشتركا للبشرية هو السبيل الوحيد الذي يمكن به اعتبار

المناخ العالمي جزءاً من التراث المشترك للبشرية . ومما يثلج صدرنا أننا نرى أن المسألة جزء هام من عملية الإعداد للمؤتمر العالمي الخاص بالبيئة والتنمية الذي سينعقد في عام ١٩٩٣ .

ومما يؤسف له ، أنه بالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ، ماقتتت الاطراف الاستشارية تعامل أنتاركتيكا بوصفها امتيازاً تستأثر به حفنة من الدول . ونأسف لأن الاطراف الاستشارية ظلت أيضاً تتجاهل رغبات السواد الأعظم من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، وذلك برفضها دعوة الأمين العام أو ممثله إلى حضور اجتماعات الاطراف الاستشارية ، بما في ذلك الدورة الاستثنائية الجارية الآن في سانتياغو . إن لمن المنطقي ليس إلا أن تكون الأمم المتحدة ، بمفتها أقرب المنظمات إلى العضوية العالمية ، طرفاً في أية أنشطة تتعلق بآنتاركتيكا .

كذلك يجد وفد بلادي أن ليس من المقبول على الإطلاق أن يستمر منح نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا وضع طرف من الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا . إننا نكرر دعوتنا لطرد جنوب افريقيا فوراً من اجتماعات الاطراف الاستشارية في المعاهدة ، فهذا الإجراء سوف يعبر عن الرفض العالمي لسياسة الفصل العنصري البغيضة .

ويود وفد بلادي أن يسجل تقديره للسمات الايجابية العديدة لمعاهدة أنتاركتيكا . إننا نؤيد نص المعاهدة على وضع الخلافات جانباً بين الدول بشأن وجود سيادة اقليمية في أنتاركتيكا . لقد جعلت المعاهدة من أنتاركتيكا أول منطقة خالية من الاسلحة النووية في العالم . إنها تضمن حرية البحث العلمي في القارة ، وتحظر كافة أشكال الانشطة العسكرية والتفجيرات النووية ، والتخلص من النفايات المشعة هناك . ويتضمن نظام المعاهدة اتفاقات أساسية أيضاً من أجل حماية البيئة والأنواع الحية والحفاظ عليها في أنتاركتيكا . وهناك حاجة لتوسيع نظام المعاهدة بجعلها عالمية وجعل الأمم المتحدة الجهة الوديعة لكل المعلومات الخاصة بآنتاركتيكا . وكما ذكر الرئيس غورباتشوف في خطابه الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير من هذا العام في المحفل العالمي حول البيئة والتنمية من أجل البقاء فإن :

"لن يقفر لنا أحفادنا أبدا إذا قَصَّرنَا في الحفاظ على هذا النظام
الايكولوجي الغريد" .

إننا نرحب أيضا بإعلان الرئيس غورباتشوف بأن الاتحاد السوفياتي على استعداد
للانضمام إلى البرنامج من أجل إنشاء نظام لدعم الحياة في أنتاركتيكا ، فهي محمية
طبيعية مِلْك للعالم وهي مختبرنا المشترك .

السيد سافوا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينبغي الاشادة
بالتقدم المتنامي الذي شهدناه في المحاولات التي قامت بها الاطراف الاستشارية في
معاهدة أنتاركتيكا من أجل تفهم الشواغل الدولية المتعلقة بحماية أنتاركتيكا .
وإذا كان لايزال من السابق جدا لاوانه أن نلاحظ أن هذه التحركات تتجلى في شكل تعاون
وتجانس أكبر ، فإن آفاق المستقبل تبدو واعدة . فعلاقة الاعتماد التكافلي بين
أنتاركتيكا والبشرية قد نالت قسطا وافرا من البحث والتوثيق الآن بحيث أصبح الحفاظ
على القارة أمرا حاسما لبقاء الاجيال القادمة . ومع ذلك وبالرغم من هذه الطفرات في
التفهم والوعي ، مازلنا ننتظر تراخيا جوهريا في المواقف يمكن أن ينتج تناعما بين
موقفَي المدرستين الفكريتين من علاقة معاهدة أنتاركتيكا بمنظومة الامم المتحدة .

ففي دورة الجمعية العامة هذه ، يقع تقرير الامين العام الوارد في الوشيقتين
(A/45/458 و A/45/459) في مجرد أربع صفحات ويشرح بالتفصيل وجهات نظر الاطراف
الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا في مذكرة الامين العام المؤرخة في ١٩ آذار/مارس
١٩٩٠ . هل لنا أن نلاحظ مرة أخرى بأنها لافتة للنظر بإيجازها .

إن الدعوة الواردة في التقرير والموجهة إلى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في أعمال البحوث بالانضمام إلى معاهدة أنتاركتيكا كان يمكن أن تكون جديرة بالثناء لو لم تكن تلك المشاركة مصحوبة بالالتزام بتقديم مساهمة نقدية أو عينية كبيرة ، وهذا ما لا ييسع معظم أعضاء المنظمة الوفاء به ، بصرف النظر عن عدد الطرق التي يمكنهم بها إعادة جدولة وتنظيم أولوياتهم المالية . ومن ثم ، تعتبر معاهدة أنتاركتيكا معاهدة تمييزية ، لأنها تضع خطا فاصلا بين الاطراف الاستشارية والاطراف غير الاستشارية في عضوية المعاهدة . وبينما نقبل مبدأ أنه ينبغي أن يكون كل عضو مستعدا للدفع ، فإننا نعتقد أيضا أنه ينبغي أن يكون من الممكن إقامة نظام للتمثيل والاستشارة أكثر عدلا ، وأقل تحديدا وأكثر ديمقراطية من النظام الموجود .

ويؤيد وفدي الحجة القائلة بأن أفضل سبيل يمكن به لمعاهدة أنتاركتيكا أن تخدم آمال الشعوب وأن تكون ضمانا لمصالح جميع الأمم هو أن توضع تحت إشراف منظومة الأمم المتحدة . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تكون آخر قارة بكر على الأرض في حماية حسن النية المشترك من جانب جميع الشعوب ، بدلا من أن تخضع لأوامر ونواهي ٢٥ طرفا استشاريا في معاهدة أنتاركتيكا . ومطالبة الجمعية العامة التي تكررها سنويا للاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا بدعوة الأمين العام أو ممثله الشخصي إلى اجتماعاتهم تعتبر في رأينا وسيلة يمكن عن طريقها نشر المحاضر على أوسع نطاق ممكن من خلال مكتب موشوق به دوليا . وإننا ننضم مرة أخرى إلى الممثلين الآخرين في الإعراب عن الأسف لأنه لم تقدم مثل هذه الدعوة .

ومن بين الشواغل الرئيسية الحالية التي تواجه أنتاركتيكا معضلة ما إذا كان ينبغي أن تصبح روضة عالمية في ظل حماية دولية أو أن تكون مفتوحة للاستغلال التجاري ولو في المستقبل . ونحن نرحب بتفسير استراليا وفرنسا لموقفهما بالإقلاع عن سياسة الماضي واللجوء بدلا من ذلك إلى تحويل القارة إلى روضة عالمية ، وهو موقف جدير بأن يلقى تأييدا واسع النطاق . ويجب أن تكون هذه الروضة تحت حماية اتفاقية خاصة بالضمانات البيئية ، تنظم جميع جوانب الأنشطة الإنسانية وتمنع استغلال موارد أنتاركتيكا الطبيعية من النفط والمعادن .

وبينما وإذا كان من الممكن التمسك بوجهة النظر القائلة بأننا نريد أنتاركتيكا خالية من التلوث ، مع أنتاركتيكا نستفيد منها ، فإن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الاستفادة تستبعد استغلال أنتاركتيكا . إن التهديدات الموجهة إلى بيئة أنتاركتيكا ، حتى في الوقت الحاضر ، تعتبر من الضخامة بحيث تسبب إزعاجا كبيرا للدول غير الأطراف في المعاهدة والمنظمات البيئية الأخرى . وقد وردت هذه التهديدات ببعض التفصيل على لسان ممثل ماليزيا في بيانه بالأمس . ولهذا ، نود أن نضيف أنه رغم الضمانات التي فرضتها اتفاقية المعادن والوقف المؤقت الذي صحتها ، لانزال غير مقتنعين بأن أي شكل من الاستغلال ، سواء كان استكشافيا أو غير ذلك ، لن يكون ذا أثر ملوث أو لن يؤثر على النظام الأيكولوجي الهش لأنتاركتيكا ، تماما كما أننا لسنا مقتنعين حتى الآن بأنه يمكن أن نمنع عجة دون كسر بيئة .

وفي الوقت الراهن ، يقال لنا إنه لا يوجد غير اتفاق شرف غير رسمي بين أعضاء المعاهدة للامتناع عن الاستغلال . ويترتب على ذلك أن وجود مجموعة من القواعد مثل اتفاقية المعادن خير من عدم وجود قواعد على الإطلاق . ونعتقد أن هذا ادعى إلى وضع معاهدة أنتاركتيكا تحت إشراف منظومة الأمم المتحدة ، حيث يمكن أن يواجه الخارجون عليها بإدانة على نطاق عالمي بدلا من مجرد اعتذار لخرق مجموعة من الاتفاقات من جانب مجموعة معينة من الأعضاء المميزين . ونأمل أنه في الذكرى الثلاثين لبدء نفاذ معاهدة أنتاركتيكا التي تحين في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، سيكون من المناسب سيجد أي طرد استشاري أنه من المناسب توجيه الدعوة إلى اجتماع استعراضي يناقش القلق الدولي المتزايد على القارة وربما يستجيب لدعوة الغالبية ويرفع الحظر عن المشاركة والاستشارة ويجعلها أقل اقتصارا على عدد محدود من الدول .

إن النظام الأيكولوجي ومستقبل فيجي وغيرها من الأمم الجزرية الصغيرة في جنوب المحيط الهادئ والمحيط الهندي ، ومستقبل تلك الدول ، يرتبطان ارتباطا لا ينفصم بالنظام الأيكولوجي لأنتاركتيكا ومستقبلها . وسنكون من أوائل من يتأثرون بأي تغيير

كبير في بيئة أنتاركتيكا . وكثيرا ما ورد في العديد من المحافل الدولية ذكر مشاغلنا فيما يتعلق بالدفئة العالمية وارتفاع منسوب البحر وأخطار عدم السيطرة على الكيمائيات المسببة لتآكل طبقة الاوزون . وكان إعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية وسيلة لتمديد المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أنتاركتيكا إلى أقرب جيرانها . ويراودنا وطيد الأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار محنة الدول الجزرية الضعيفة ذات البيئة الهشة للغاية في المحيط الهادئ والمحيط الهندي . وقد ذكر الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا في مذكرتهم إلى الأمين العام الواردة في الوثيقة A/45/459 :

"إن الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا تدرك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية متضافرة لحماية البيئة في أنتاركتيكا من الاضطرابات البيئية الخارجية التي يمكن أن تؤدي إلى التعجيل بحدوث تغييرات خطيرة في البيئة العالمية ."
(A/45/459 ، الفقرة ٤)

وبينما نود أن نرحب بهذا البيان ، نأمل أيضا ألا يكون التعبير عن هذا الإدراك لمجرد إرضاء القلة ، ولكنه مصحوب بالالتزام بتحمل المسؤولية إزاء دائرة من الدول تزداد اتساعا حتى تضم الإنسانية جمعاء .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥